الشاهين يطالب بتوفير «الضمان الصحي» لموظفي وزارة النفط

تقدم النائب اسامة الشاهين باقتراح برغبة بشأن توفير الضمان الصحي لموظفي وزارة النفط. وقال الشاهين في نص اقتراحه: لما كان النفط هو مدخول الكويت الأساسي وشبه الوحيد، ولما كان موظفو وموظفات وزارة النفط يقومون بأدوار موازية ومساندة وإشرافية على زملائهم العاملين الشركات النفطية والبتروكيماوية المملوكة للدولة، ولما كان تقديم الخدمات الصحية لموظفي وزارة النفط وأسرهم، له أبلغ الأثر في تحقيق الاستقرار الوظيفي، بخاصة أن أعدادهم تناهز 400 موظف وموظفة من أبناء الوطن العزيز.

لذا اقترح ان يتلقى موظفو وزارة النفط المعاملة والميزات ذاتها التي يتلقاها العاملون في الشركات النفطية المملوكة للدولة، سواء من حيث تلقي العلاج في مستشفى النفط أو العلاج بالخارج أو التأمين الصحي.

اسامة الشاهين

النواب عاهدوا سموه على التهدئة والاستقرار السياسي

الغانم: سمو الامير فوض رئيسي السلطتين بتقديم تصور لملف الجناسي

الغانم وعسكر العنزي يدخلان المجلس عقب العودة من لقاء سمو الأمير

الغانم يصرح للصحافيين

◆ عسكر العنزي: نقدم أسمى التهاني للشعب الكويتي بعد المبادرة التي شارك فيها الكثير من الإخوة النواب

◆ الصالح: نأمل أن تشمل عودة الجناسي المرتقبة جميع من سُحبت جناسيهم من مختلف الفئات

أكد رئيس مجلس الامة مرزرق الغانم أنه كما ذكر في الاسابيع الماضية ان هناك تحركات من مجاميع نيابية بالتنسيق مع رئيس مجلس الامة وان هناك انفراجات ستحدث تشرفت اليوم مع مجموعة كبيرة من النواب تمثل الغالبية الساحقة من اعضاء مجلس الامة بالاضافة الي المجموعة التي قابلت سمو الامير يوم امس تشرفنا اليوم بمقابلة سموه.

وقال الغانم في تصريح لوسائل الاعلام: انه تم طرح العديد من القضايا مع صاحب السمو اهمها كان موضوع المعاناة الانسانية لمجموعة من الكويتيين في ملف الجناسي واوضح الغانم ان صاحب السمو اثبت كما كان دوما وابدا انه امير الانسانية حيث كان رده علي طلب المجاميع النيابية ايجابيا

واعلن الغانم ان صاحب السمو فوض رئيسي مجلس الامة والوزراء بمتابعة ملف الجناسي وتقديم التصور الكامل لسموه.

واضاف الغانم عاهدنا سمو الامير كنواب بان نسعي بكل ما اوتينا من قوة وصلاحيات لتثبيت الاستقرار السياسي في بلادنا الكويت وذلك في مواجهة التحديات الخارجية والاقليمية التي نواجهها الان.

ولفت الغانم الى انه تم معاهده سمو الامير بان يكون نواب الامة عونا لسموه في السير بسفينة الكويت وسط هذه الامواج المتلاطمة مشيرا الي ان هذا الموقف يثبت بان الامور عبر الحوار والتفاهم تحل ويتم الوصول الي نتائج ايجابية لا يمكن الوصول اليها من خلال وسائل اخري قد لا تكون مفيدة او مجدية.

وابتهل الغانم الي الله عز وجل ان يثبت الجميع وان يديم نعمة الامن والأمان والاستقرار علي الكويت، وقال الغانم كقدرنا كنواب مجلس الامة ان نتحمل المسؤولية في هذا الوقت الحرج وداعيا الله تعالي ان يوفقه ونواب الامة علي اعانة سمو الامير في مواجهة كل الاخطار المحدقة بالبلاد، وتابع الغانم قائلا انه متفائل بان المرحلة القادمة ستشهد استقرار وتركيز علي التنمية وما يهم المواطن شاكرا نواب الامة علي تجاوبهم مع هذه التحركات وعلي تعاونهم وهكذا تحل الأمور، وقال الغانم لا توجد ازمة دون حل متي ما صدقت النوايا وخلصت لله تعالى.

بدوره قال النائب عسكر العنزي : نقدم أسمى التهاني للشعب الكويتي بعد المبادرة التي شارك فيها الكثير من الإخوة النواب، وكل الشعب الكويتي كان ينتظر الخبر السعيد الذي أمر به صاحب السمو أمير البلاد بإرجاع الجناسي لجميع من سحبت منهم وهم أبناء الكويت وفتح صفحة جديدة.

ودائما صاحب السمو أمير البلاد يجاملنا في كل الأمور بحيث قال ان كل شيء قديم سننساه وسنبقى أبناء الكويت وفي هذه الأوقات العصيبة نتمنى نتحَد في ظل الظروف الإقليمية حول الكويت، وكل الشكر لرئيس مجلس الامة على مساعيه ومبادرته التي فعلا أثمرت بنتيجة.

وأكد عسكر انفراج قضية الجناسي بأمر سام من والد الجميع سمو الأمير حفظه الله ورعاه بإعادة جميع الجناسي المسحوبة . وتوجه عسكر بالشكر الى صاحب السمو أمير البلاد على حكمته وإنسانيته التي لا حدود لها فهو بحق قائد الانسانية. وثمن عسكر المساعي الحثيثة التي بذلها الاخوة النواب ورئيس المجلس الاخ مرزوق الغانم لحل تلك القضية.

وبارك النائب راكان النصف عودة الجناسي المسحوبة من بعض المواطنين مما يؤكد أن قرار السحب كان قرارا سياسيا وليس قائما على أي مخالفة لقانون الجنسية.

وقال النائب النصف أن أحداث سحب الجناسي يجب أن تصحح تشريعيا بالتصويت غدا على تعديلات قانون الجنسية وإعطاء المواطنين حق التظلم والقضاء حق نظر الدعاوى في حالات سحب الجنسية، مشيرا الى أن جلسة الغد أول اختبار للحكومة.

وأضاف النصف أن "الإتفاق بعدم مساءلة رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك لسنا طرفا فيه، وما يحكم علاقتنا كأعضاء مجلس الأمة مع السلطة التنفيذية رئيسا ووزراء هو الدستور الذي أعطى النواب حق المحاسبة والمساءلة".

وأشاد النائب النصف في ختام تصريحه بموقف سمو أمير البلاد وتكليفه رئيس السلطتين تشكيل لجنة للنظر في ملف الجناسي، لافتا الى موقف سموه أعاد لم شكل أسر تشتت من قرار السحب وأعاد الحق لأصحابه ممن سحبت جناسيهم ظلما.

وأكد النائب خليل الصالح مباركته للتوجهات الأميرية وما ستسفر عنه بشأن ملف الجناسي، مشددا على أن سمو الأمير بحكمته يملك اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الوطن.

وأعرب الصالح عن أمله أن تشمل عودة الجناسي المرتقبة جميع من سُحبت جناسيهم من مختلف الفئات تأكيدا وترسيخا لشمولية النظرة الأبوية التي عودنا عليها صاحب السمو.

وطالب الصالح السلطتين التشريعية والتنفيذية بتعزيز العمل المشترك من أجل تسريع عجلة الإنجاز خلال المرحلة المقبلة تلبية لطموحات المواطنين.

وهنأ النائب طلال الجلال أسر من سحبت جناسيهم بعودتها قريبا وقريبا جدا، متقدما بخالص الشكر الى ربان السفينة أمير الانسانية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

وقال الجلال في تصريح صحافي عقب لقائه ومجموعة من النواب سمو أمير البلاد اليوم «لقد كان الاجتماع مع سموه مثمرا للغاية، ناقشنا خلاله جملة من القضايا المهمة على رأسها قضية الجنسية، معربا عن خالص شكره وتقديره لصاحب السمو على ما أبداه خلال حديثه معهم».

وشدد الجلال على أن اللقاء ركز على موضوع الجناسي وعلى اخواننا المتضررين، ووعدنا سموه حفظه الله بحل ومعالجة قريبة جدا لهذه القضية، وهو مالا نستغربه من حكمة والدنا قائد الانسانية. وأكد الجلال أن اللقاء كان وديا وأبويا وايجابيا، تكلمنا خلاله بكل أريحية وشفافية، وبات موضوع الجناسي في عهدة سموه، لذا فانني اؤكد من هذا المنطلق وحسب ما دار خلال اللقاء بان الشعب الكويتي سيفرح في القريب العاجل بعودة الجناسي.

وشدد الجلال على ضرورة التركيز في المرحلة المقبلة على مبدأ التعاون بين السلطتين وتحقيق الانجازات وأن تسود أجواء الاستقرار، وان نتجنب التصعيد والتأزيم ونحل الخلافات بالحوار والتفاهم.

وفي ختام حديثه قال الجلال لا يسعني الا ان اتقدم بخالص الشكر من صاحب السمو امير البلاد الذي دائما ما يقدم مصلحة أبنائه على ما سواها فهذا ما عودنا عليه، فشكرا لسموه، وأسأل الله له دوام التوفيق ووافر الصحة والعافية.

خلال السنوات الخمس الماضية

الجراح: الحوادث المرورية تحصد أرواح 2112 شخصا منهم 869 كويتيا و1252 وافدا

ربيع سكر

علي الدقباسي

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أن عدد المتوفين بسبب حوادث السير خلال الخمس سنوات الماضية بلغ 2112 شخصا منهم 332 حالة وفاة في عام 2016 من بينهم 140 كويتيا و192 وافدا، في حين بلغ عدد الاصابات للسبب نفسه 45086 شخصا موضحا أن عدد الكويتيين المتوفين بسبب الحوادث بلغ 869 بينما بلغ عدد الوافدين المتوفين 1252 وافدا.

وقال الجراح في رد على سؤال برلماني قدمه النائب علي الدقباسي وحصلت عليه « الوسط « ان 194 كويتيا لقوا حتفهم في العام 2012 بسبب حوادث المرور في حين أودت الحوادث بحياة 186 مواطنا في العام 2013 وتوفي 191 كويتيا في 2014 و158 في العام 2015 و140 في العام 2016. وذكر الجراح أن عدد المصابين نتيجة الحوادث بلغ 9959 في العام 2012 و8977 في العام 2013 و8783 في العام 2014 و9173 في العام 2015 و8194 في العام 2016.

يذكر أن عددا من النواب تقدموا بطلب أدرج على جلسة اليوم يوكل إلى لجنة المرافق العامة البرلمانية دراسة أسباب الازدحام المروري والمتسبب في تفاقم المشكلة التي ظهرت بوضوح كبير خلال الخمس سنوات الماضية.

الدلال يسأل عن إجراءات الحكومة حيال الجهات الرافضة إدخال تكنولوجيا التعاملات الإلكترونية

وجه النائب محمد الدلال سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله بشأن التعاملات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات في مؤسسات الدولة.

وجاء في نص السؤال ما يأتي: أحد مقومات نجاح الدولة وتحضرها إدخال الميكنة وتكنولوجيا المعلومات في تسيير أعمالها وتقديم خدماتها للجمهور العام، وقد خطت الكويت خطوات في هذا الاتجاه من خلال إنشاء الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وكذلك من خلال صدور القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن التعاملات الإلكترونية، إلا أنه بالمقابل تشهد مؤسسات الدولة تفاوتا كبيرا في تبني إدخال تكنولوجيا المعلومات في أدوارها وأعمالها وخدماتها التي تقدم للجمهور على نحو يخالف توجهات الدولة.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي: -1ما خطوات وبرامج الدولة المطبقة فعليا لإدخال تكنولوجيا المعلومات وتفعيل متطلبات قيام الحكومة الإلكترونية في تيسير أعمال المؤسسات الحكومية وتبيان آلية متابعة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات للمؤسسات الحكومية في هذا الشأن؟ مع تزويدي بالنظم والقرارات كافة الدالة على ذلك. -2ما مدى تفاعل والتزام كل مؤسسة حكومية بتوجهات الحكومة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في هذا الشأن خصوصا بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم 62 لسنة 2012 الذي حث مؤسسات الدولة على التعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات؟ مع التكرم بإرفاق جدول بالمؤسسات الحكومية كافة مع بيان نسبة تحقيقها إدخال تكنولوجيا المعلومات أو التحول في خدماتها نحو الحكومة الإلكترونية، وأسباب عدم تحقيق البعض منها للمتطلبات التشريعية والنظامية ففي هذا الشأن. -3ما إجراءات الحكومة مع المؤسسات أو الأطراف الحكومية الرافضة أو المقصرة في تنفيذ التشريعات والقرارات والنظم الحكومية الخاصة بإدخال تكنولوجيا التعاملات الإلكترونية والحكومية؟

أحمد الفضل يقترح التعاقد مع شركة لكل منطقة لصيانة البنية التحتية

تقدم النائب احمد الفضل باقتراح برغبة بشأن التعاقد لصالح كل منطقة سكنية على حدة مع شركة متخصصة في أعمال الصيانة واصلاح الأعطال في عناصر البنية التحتية وأعمال النظافة والصرف الصحي كافة للمنطقة السكنية.

وجاء في نص الاقتراح برغبة: يعتمد عصب الحياة السكانية في كل منطقة من مناطق الكويت على البنية التحتية لهذه المناطق من كهرباء وشوارع وماء والصرف الصحي والنظافة بشكل عام.

ولا شك ان هذه البنية التحتية تحتاج إلى صيانة دورية ناهيك على اصلاح الاعطال التي تتعرض لها هذه البنية وضرورة دوام النظافة في كل منطقة صحية.

ويعاني سكان المناطق في الكويت من البطء في عمليات الصيانة واصلاح الاعطال التي تحدث في البنية التحتية ناهيك عما تتعرض له مصارف الصرف الصحي من تجمع الأوساخ فيها من دون الاسراع في تنظيفها مما تسبب ظهور الأوبئة والامراض.

وترجع أسباب البطء في الصيانة والاصلاحات المطلوبة في البنية التحتية الى توزيع مسؤوليات هذه الصيانة وتلك الاصلاحات على وزارات عدة في الدولة مع تداخل أعمال هذه الوزارات وتطلب وزارة ما موافقة وزارة أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال عند حدوث عطل في كيبل الكهرباء تحت الأرض فإن الشركة المتعاقدة مع وزارة الكهرباء والماء تحتاج الى الاستعانة بوزارة الأشغال وموافقتها وفي بعض الأحيان تحتاج الى موافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وذلك يعطل استفادة الناس من الخدمات الكهربائية.

أحمد الفضل

لذا فإن الموضوع برمته يحتاج الى مركزية واحدة لأعمال الشركة المتعاقد معها لاجراء أعمال الصيانة والترميم وأعمال النظافة في كل منطقة سكنية على حدة مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة في الانجاز ومنح الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتقاعس في أعمال الصيانة والاصلاحات والنظافة.

لذا اقترح ان يتم التعاقد لصالح كل منطقة سكنية على حدة مع شركة متخصصة في أعمال الصيانة واصلاح الأعطال في عناصر البنية التحتية وأعمال النظافة والصرف الصحي كافة للمنطقة السكنية مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة في الانجاز ومنح الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتقاعس في أعمال الصيانة والاصلاحات وأعمال النظافة والصرف الصحي بشكل عام، مع التزام الحكومة بوضع آلية للتعاقد تضمن الشفافية والنزاهة.

عمر الطبطبائي يسأل عن أسباب تصفية الشركة الوطنية للأوفست

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح حول أسباب حل الشركة الوطنية للأوفست وتصفيتها، وهل تم ذلك وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم (25 / 2012) بإصدار قانون الشركات التجارية.

وجاء في السؤال ما يأتي: -إذا كان الدستور قد أعطى مجلس الوزراء في المادة (123) صلاحية رسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها والإشراف على سير العمل في الإدارة الحكومية، فإن ذلك جاء بنص عام وفي صيغة محددة تاركا تحديد صلاحيات المجلس في هذا الشأن للقوانين واللوائح. -كما أن القوانين والمراسيم التي تحدد اختصاصات الجهات الحكومية لا تتعرض عادة للمسائل التفصيلية في هذه الشؤون كما لا تتناول بشكل دقيق ومحدد توزيع الاختصاصات بين هذه الجهات في الأمور المشتركة مما يفتح الباب لاجتهادات كثيرة في مدى اختصاص كل منها وصلاحياتها. -لما كان ذلك وإزالة لأي لَبْس او غموض فيما يتعلق بشأن التنظيم الاداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها فقد صدر مرسوم بالقانون رقم (116) لسنة 1992 وترتيبا على ذلك فإن الهيئات والمؤسسات العامة يتعين عليها العمل وفقا لتوجيهات السلطة المركزية في الدولة وهي مجلس الوزراء الذي يمثله كل وزير بالنسبة للهيئات والمؤسسات التي تخضع لإشراف وزارته كما يقوم كل وزير بعرض شؤون هذه الجهات ومشاكلها على مجلس الوزراء واقتراح الحلول اللازمة لها إعمالا لإحكام المسؤولية الوزارية. -وبناء على ما سبق واستنادا الى قراري مجلس الوزراء رقم (694) ورقم (426) لسنة 1992 والذي تمخض عنهم قرارا وزير المالية رقم (25) لسنة 2005 بشأن تفويض الهيئة العامة الاستثمار في إنشاء شركة لإدارة برنامج الأوفست، وكذلك قرار رقم (41) لسنة 2006 بشأن نقل مهام ادارة برنامج الأوفست.

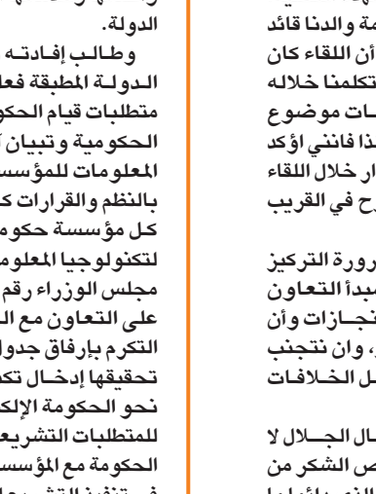

عمر الطبطبائي

وطالب الطبطبائي: 1. نسخة من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بالموافقة على انشاء الشركة الوطنية للأوفست من واقع محاضر سجلات اجتماعات الهيئة الرسمية مدعمة بالمستندات كافة ذات الصّلة والموقعة من أعضاء مجلس الادارة كافة الحَاضرين. 2. استنادا الى قراري مجلس الوزراء رقم (691) بتاريخ 26/5/2014 وقرار رقم (890) بتاريخ 7 /7 / 2014 يرجى تزويدنا بنسخة من القرار المتضمن أسباب حل الشركة الوطنية للأوفست وتصفيتها. 3. هل تم استصدار قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بتصفية الشركة الوطنية للأوفست طبقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم (25 / 2012) بإصدار قانون الشركات التجارية؟ ومن هي الجهة التي تم تحديدها كمصف نيابة عن الدولة؟